This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 6, December 2021

p. 403-417

THE ATTITUDES OF THE ACADEMIC STAFF IN THE DEPARTMENT OF APPLIED ARTS AT KADOORIE UNIVERSITY TOWARDS ADMISSION POLICIES AND THEIR ROLE IN ACHIEVING THE QUALITY OF OUTPUTS

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.6-3.29>

Dawlat Ibrahim AL- BADAWI ¹

Abstract:

This is study aimed to identify the attitudes of the academic staff in the Department of Applied Arts at Kadoorie University towards admission policies and their role in achieving the quality of outputs, the admission policies of the Department of Applied Arts at Palestine Technical University- Kadoorie have adopted several criteria for accepting students based on their high school grades, in addition to their passing an abilities test. Based on these policies been adopted for students' admission and the diversity of criteria; this study used to know the attitudes of the members of the academic staff in the Department of Applied Arts at Palestine Technical University- Kadoorie toward these policies and their role in achieving the quality of outputs. The researcher followed the qualitative approach through the use of the focus group that was applied to a sample of members of the academic staff in the Department of Applied Arts at Kadoorie University consisting of (8) members, and the results of the study showed that the trends of the focus group varied between positive and negative, with reservation on some of the procedures followed in students' admission, the response of the focus group on the relationship of admission policies with the quality of outputs was positive and with the approval of the majority, and many proposals were submitted to develop them and develop programs in the department, several recommendations were also made, the most important of which are: That the admission policies for the Department of Applied Arts at Palestine Technical University- Kadoorie should be reviewed since the results of this study showed that some of the current adopted policies do not contribute in achieving the quality of outputs.

Received :
11/10/2021

Accepted:
07/11/2021

Published:
01/12/2021

¹ Researcher, Palestine Technical University, palestine, dawlat317@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-2803-3915>

Key words: Admission Policies, Quality Of Outputs, Department Of Applied Arts.

اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول ودورها في تحقيق جودة المخرجات

دولت ابراهيم البدوي²

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول ودورها في تحقيق جودة المخرجات، وقد اعتمدت سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري عدة معايير لقبول الطلبة يقوم على أساس علاماتهم في الثانوية العامة بالإضافة لخضوعهم لامتحان قدرات. وانطلاقاً من هذه السياسات المتبعة في قبول الطلبة وهذا التنوع في المعايير؛ جاءت هذه الدراسة لمعرفة اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري نحو هذه السياسات ودورها في تحقيق جودة المخرجات. واتبعت الباحثة المنهج النوعي من خلال استخدام المجموعة البؤرية التي طبقت على عينة من أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري مكونة من (8) أعضاء، وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات المجموعة البؤرية تباينت ما بين الإيجابية والسلبية، مع التحفظ على بعض الإجراءات المتبعة في قبول الطلبة، كما جاءت استجابة المجموعة البؤرية على علاقة سياسات القبول بجودة المخرجات جاءت إيجابية وبموافقة الأغلبية، وتم تقديم العديد من المقترحات لتطويرها وتطوير البرامج في القسم، كما تم تقديم العديد من التوصيات من أهمها: وجوب مراجعة سياسات القبول لدى قسم الفنون التطبيقية بجامعة فلسطين التقنية خضوري نظراً لأن نتائج هذه الدراسة أوضحت أن بعض السياسات المتبعة حالياً لا تساهم في تحقيق معايير الجودة في المخرجات.

الكلمات المفتاحية: سياسات القبول، جودة المخرجات، قسم الفنون التطبيقية.

المقدمة:

يعد التعليم استثماراً يهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛ ومن هذا المنطلق تتسابق الدول في إنشاء المؤسسات التعليمية باختلاف مستوياتها، بهدف تزويد المجتمع بالقوى البشرية المتخصصة والمؤهلة، وتمر منظومة إعداد الطلاب في التعليم الجامعي بعدة مراحل وأولها مرحلة القبول بالتعليم الجامعي حيث تلعب سياسات القبول دور بالغ الأهمية في تحديد مستقبل الطلاب فيها فكلما كانت سياسات القبول أكثر مساواة في فرص الحصول على التعليم الجامعي كلما ساعد ذلك على تطوير الموارد البشرية الوطنية، وتعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي، وتعزيز التنمية المستدامة، كما تختلف سياسات القبول وشروطه وإجراءاته تبعاً لاختلاف النظم والسياسات الممارسة في كل دولة وفي نظام التعليم الجامعي بها. كما أكدت نتائج دراسة (المطلق، 2019) على أهمية الكفايات الشخصية والتفوق العلمي كمعايير للقبول، وإدراك أهمية تصميم عمليات القبول لتحسين قبول الطلاب ولاختيار أفضل العناصر لإعدادهم كمعلمين. كما قدمت دراسة (القرني، 2018) تصوراً مقترحاً لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية كما أوصت بإعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطة التنمية وحاجات المجتمع. وتعتمد معظم جامعات العالم على معايير لقبول الطلبة، لترتب أولوية قبولهم بما يضمن نجاحهم في التعليم العالي وتقليل الفاقد التربوي والاقتصادي. وقد حظي التعليم العالي في الدول العربية بالكثير من الجهود

² الباحثة، جامعة فلسطين التقنية خضوري، فلسطين، dawlat317@gmail.com

لتطويره وتحسينه وزيادة كفاياته لتحقيق الأهداف المرجوة ومع ذلك فإن الحاجة إلى التطوير والتحسين لا تزال مستمرة بغية الوصول إلى الجودة اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد العربية. وبسبب غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناءً على قدراتهم واهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض التخصصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين (نشوان، 2004)، وأكدت (محمد ف، 2020) في دراستها أن زيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي أدت إلى لجوء كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد الجامعات دونما اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى خريجي التعليم الجامعي وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل. كما وأوصت دراسة (العمد، 2017) نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعة إلى جانب معدل الثانوية العامة. لذا تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات كبيرة في زيادة الإقبال عليها، من أهم هذه التحديات هو كيفية اختيار الطلبة المناسبين والقادرين على مواصلة التعليم العالي، ولاسيما مع ازدياد أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، بما يضمن جودة المخرجات ومؤشرات عالية لمستوى الأداء في المؤسسة، حيث أشارت دراسة (الهزاع، 2018) إلى أن ضعف معايير القبول يؤثر على جودة المخرجات؛ ومن هنا كان لابد من تحري الدقة والموضوعية في وضع سياسات القبول، لتحقيق مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص، ووضع سياسات قبول تتسم بالثبات، بالإضافة لإعادة النظر في بعض الاستثناءات ووضع ضوابط صارمة لها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للتعليم التقني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات وصعوبات عديدة في سياسات القبول وأعداد الطلاب الكبيرة الملتحقة بهذه المؤسسات. كما تستخدم الجامعات في الوقت الحالي معايير مختلفة لقبول الطلبة في الأقسام المختلفة فيها. ويؤدي نظام القبول وما يرتبط به من سياسات دوراً مهماً في جودة المخرجات، وربطه بخطة التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل. ويمثل تجويد مخرجات البرامج الأكاديمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أحد أهم التحديات لهذه البرامج. مايلزم الاهتمام بنوعية مدخلاتها، والعمل على إيجاد سياسات وأسس للقبول من أجل رفع كفاءة مخرجات التعليم العالي وملائمة هذه المخرجات لسوق العمل. إذ أن عدم كفاءة هذه المخرجات لسوق العمل ستجعل من هذه المخرجات عبئاً اجتماعياً واقتصادياً علاوة على خسارة هذه الموارد البشرية وكل ما استثمر في تنميتها. وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت أن وجود ثغرات في برامج إعداد الطلبة وتدني مستوى المدخلات في كليات التربية يؤثر سلباً على تحصيلهم العملي ومستوى أدائهم كمعلمين لاحقاً كدراسة (زغير، 2020). وقد اعتمدت سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري عدة معايير لقبول الطلبة يقوم على أساس علاماتهم في الثانوية العامة بالإضافة لخضوعهم لامتحان قدرات؛ وانطلاقاً من هذه السياسات المتبعة في قبول الطلبة وهذا التنوع في المعايير جاءت هذه الدراسة لمعرفة اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري لهذه السياسات ودورها في تحقيق جودة المخرجات ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول؟

- أ. إلى أي مدى تراعي سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري توجهات وخيارات الطلبة؟
- ب. إلى أي مدى تتفق سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري مع سياسات القبول في الجامعات الأخرى؟
- ج. وإلى أي مدى ينظر أعضاء الهيئة التدريسية بالرضا عن السياسة المعمول بها في الجامعة؟

2. ما دور سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري في تحقيق جودة المخرجات؟

- أ. إلى أي مدى يمكن اعتبار أن البرنامج المقدم يمكن الطالب من الانخراط في سوق العمل بسلاسة وكفاءة؟
- ب. إلى أي مدى يمكن تلمس أن سياسات القبول المعتمدة في الجامعة تنعكس بآثار إيجابية على جودة أداء الطلبة الملتحقين في التخصص؟

3. مالتصور المقترح لتطوير القسم (سياسات القبول، محتوى البرنامج الأكاديمي، التربية العملية) من وحي الخبرة العملية لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول المستخدمة فيها ودورها في تحقيق جودة المخرجات فيها. وتقديم التوصيات المناسبة لتطوير السياسات في ضوء التغيرات والتحديات المستقبلية.

أهمية الدراسة

تساهم هذه الدراسة في التعرف على اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول المستخدمة فيها، والإسهام في تطوير العملية التربوية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري وتحسين نوعية المدخلات من خلال تحسين أسس وسياسات القبول. دور أسس وسياسات القبول المتبعة في نوعية الطلاب ومدى جودة هذه المخرجات لسوق العمل. وتعتبر هذه الدراسة من الخطوات المبدئية التي لا بد من وضعها في الاعتبار للوصول إلى الصيغ المثلى لمعايير القبول بالقسم. وفي التعليم العالي بشكل عام حيث تتبع أهمية هذه الدراسة أنها تكاد تكون الوحيدة التي تربط بين جودة المخرجات وسياسات القبول.

مصطلحات الدراسة

- 1. السياسات التربوية:** يعرفها (Polesel & Freeman, 2015, p. 5) بأنها مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناءً على أساسها اختيار الطلبة. وتعرف إجرائياً بأنها الأسس والمعايير التي يتم اعتمادها لقبول الطلبة بعد اجتياز مرحلة الثانوية العامة بنجاح للقبول في الجامعات لكي ترتقي بمخرجاتها.
- 2. جودة المخرجات:** تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (Haksever, Render, Russell, & Murdick, 2000, p. 76).
- وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها المحصلة النهائية للعملية التعليمية بما يضمن حسن الأداء بما يتوافق مع سوق العمل.
- 3. قسم الفنون التطبيقية:** هو قسم يضم الفنون التي تهتم بالجوانب الوظيفية من الفن، و بالتصميم والتطبيق العملي الذي يجمع مجالات فنية وتكنولوجية ومعرفية متعددة، إضافة إلى كونه تخصص تقني يتعلق بإكساب المهارات التقنية والفنية للطلاب ليصبح مصمماً قادراً على الإنتاج في مجال التصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي وتصميم الأزياء.

حدود الدراسة

- الحد الزمني:** سيتم إجراء الدراسة في الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2021/2020.
- الحد المكاني:** سيتم إجراء الدراسة على جامعة فلسطين التقنية خضوري.
- الحد الموضوعي:** تتناول الدراسة موضوع سياسات القبول، وجودة المخرجات في أقسام الفنون في الجامعات.
- حدود بشرية:** اقتصرَت الدراسة على عينة قصدية من أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري.
- حدود مفاهيمية:** المصطلحات والمفاهيم الواردة في الدراسة كما عرفتُها الباحثة إجرائياً.

الإطار النظري والدراسات السابقة

سياسات القبول في التعليم العالي:

إن القبول في التعليم العالي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للطلاب وللمؤسسة التعليمية والمجتمع، ويُعرف القبول أنه الآلية المستخدمة لانتقاء أكفأ المتقدمين لهذه المؤسسات. حيث يتم القبول في المرحلة الجامعية على مستوى العالم وفق ركيزتين هما السعة المكانية وقدرة الطالب المقبول على الاستمرار في الدراسة بنجاح.

القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية:

شرط الالتحاق والقبول في جميع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية هي النجاح في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية (التوجيهي) أو ما يعادلها من أنظمة أخرى (على سبيل المثال: IB، SAT أو شهادات GCE أو الـ إيبتيور أو غيرها ولكن بعد معادلتها من وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية). ويوزع الطلبة على الكليات بالاعتماد على فرع الثانوية العامة الفلسطينية (الفرع العلمي أو فرع العلوم الإنسانية أو الفرع المهني) المشار إليها في الشهادة.

التوجيهي (امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة):

هو امتحان وطني تعقده وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين بعد ان ينهي الطالب 12 عاما من التعليم في المدارس (10 سنوات من التعليم الأساسي و 2 سنوات من التعليم الثانوي).

قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي هو قبول تنافسي، يستند الى علامة الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية، حيث تحدد كل جامعة على حده المعدل المطلوب لكل برنامج دراسي بناء على احتياجاتها وعدد المقاعد المتاحة، وتختلف هذه العملية من سنة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى تبعا للحالة التنافسية للطلبة المتقدمين، في حين تتطلب بعض الجامعات اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة الإنجليزية، ويتم وضع الطلاب في دورات اللغة الإنجليزية وفقا لنتائجهم (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطيني، 2021).

سياسات القبول والالتحاق بجامعة فلسطين التقنية خضوري:

– يتم قبول الطلبة في الجامعة للحصول على درجة البكالوريوس في مطلع الفصل الدراسي الأول من كل عام أكاديمي، ويمكن قبول أعداد محدودة في الفصل الدراسي الثاني إذا توفرت المقاعد الشاغرة، وتحدد سياسة القبول ضمن الأعداد التي يقرها مجلس العمداء حسب الإمكانيات المتوفرة، وحسب طبيعة التخصص.

– يتم تقديم طلبات الالتحاق للحصول على درجة البكالوريوس في عمادة القبول والتسجيل مقابل رسوم يتم تحديدها من قبل الجامعة، وحسب المواعيد التي تقرها إدارة الجامعة مرفقة بجميع المستندات المطلوبة وفقا للمواعيد التي يتم تحديدها.

شروط تقديم طلب الالتحاق لنيل درجة البكالوريوس :

أ. أن يحقق الطالب الشروط اللازمة للالتحاق بالتخصص المطلوب وفق متطلبات الجامعة المعلنة من دليل الجامعة الارشادي وموقعها الالكتروني.

ب. أن لا يكون قد مضى على إنهائه الثانوية العامة (3) سنوات. ويحق لمجلس الكلية المعني دراسة الحالات الاستثنائية والتنسيب إلى مجلس العمداء واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

د. يتم قبول الطلبة في الجامعة تنافسيا وحسب الطاقة الاستيعابية لكل تخصص.

- يحق لعمادة القبول والتسجيل إلغاء أي طلب التحاق لا تتوفر فيه الشروط المحددة أو الوثائق المطلوبة أو إذا احتوى الطلب على أي معلومات غير صحيحة أو متناقضة.

يتم قبول الطلبة في التخصصات المختلفة شريطة أن:

1. يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون على أساس المعدل التنافسي ضمن المقاعد المخصصة لكل تخصص وحسب تعليمات وأنظمة وزارة التربية والتعليم العالي التي تقرر بهذا الخصوص.

2. تنظم الجامعة اختبار قبول خاص بالقسم يقبل الطالب للدراسة بعد اجتيازه (إنتاج عمل فني).
3. يخضع المتقدم إلى إجراء مقابلة شخصية مع لجنة مختصة من أساتذة القسم لتقييم الموهبة الفنية والنضوج الفكري والشخصية المناسبة لاختصاصات الكلية (موقع جامعة حضوري، 2021) وبشكل موضوع القبول في الجامعات اهتماما كبيرا لدى واضعي السياسات التعليمية و صانعي القرارات فيها، و بالتالي فإن أهمية الدراسة تنتج من أهمية الموضوع الذي تتناوله. فنظم القبول الجامعي تمثل المحك الأساسي لتخريج قوى بشرية ذات مهارات ومؤهلات تخدم متطلبات البلاد. مما يتضمن عدم حدوث نقص في خريجي أحد تخصصات التعليم و بطالة في خريجي تخصصات أخرى ولكي تكون نظم القبول مجدية يجب أن تحقق جودة في المخرجات. و تنطلق الدراسة الحالية من الإدراك المتزايد لأهمية معايير و سياسات القبول وأثرها على جودة المخرجات.

أنواع سياسات القبول :

تعتمد مؤسسات التعليم العالي على نظم وسياسات مختلفة في قبول الطلبة تبعاً للأيدلوجيات والسياسات التي تنتهجها والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية التي تنتهجها؛ وتتلخص أنواع سياسات القبول في (نظام القبول المفتوح، نظام القبول الانتقائي، نظام القبول المختلط) وسوف يتم تناولها على النحو الآتي:

نظام القبول المفتوح Open Door Admission Model

يعتمد الاستجابة المطلقة للطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم الجامعي بلا شروط، حيث يتم قبول جميع الطلبة الذين يستوفون عدداً من المتطلبات الأساسية، كإنهاء الثانوية العامة وإجادة اللغة الانجليزية، وظهر هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية، التي تختلف في خصائصها وتنظيمها عن الجامعات التقليدية (الدهشان، 2015).

ويعاني هذا النظام من بعض السلبيات؛ كالحصول على مخرجات تعليمية متدنية المستوى نتيجة الارتفاع الشديد في نفقات التعليم الجامعي، وضعف الامكانيات المادية اللازمة لاستيعاب الأعداد الكبيرة للراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

نظام القبول الانتقائي Selective Admission Model

ويتم فيه انتقاء الطلاب وفقاً لمعايير إلى جانب الحصول على الشهادة الثانوية للقبول في مؤسسات التعليم الجامعي، ومن هذه المعايير الإنجازات التعليمية السابقة للطالب والتي تقاس من خلال المعدل التراكمي للطالب في الامتحان النهائي في الشهادة الثانوية، واستخدام بعض الوسائل التي من شأنها التنبؤ بالأداء الأكاديمي المستقبلي للطالب وهو ما يطلق عليه (نموذج الكفاءة) ويتكون من بعض البيانات الشخصية عن الطالب، وبعض الاختبارات وتقديرات الدوافع والاهتمامات لدى الطلاب (مشري، قريشي، و عمروني، 2012).

ويتميز نظام القبول الانتقائي بعدة مميزات هي أنه:

1. يعزز دوافع والتزام الطلاب نحو الدراسة.
2. يؤدي إلى ارتفاع كفاءة التعلم ويقلل من معدلات التسرب من التعليم .
3. يؤدي إلى تحقيق الجودة العالية في عملية التعليم والتعلم.
4. يحقق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات والأعداد المطلوبة لسوق العمل .
5. يحقق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة في هذه الجامعات بما يسمح بتحقيق التوازن بين الكم والكيف (محمد ف.، 2020)

نموذج القبول المختلط Mixed Admission Model ويعتمد هذا النموذج على وجود قيود وشروط للقبول ببعض الكليات دون غيرها، ومن هذه الكليات التي تضع قيوداً وشروطاً لعملية القبول بها ما يعرف بكليات القمة وهي (الطب، الهندسة، طب الأسنان، الصيدلة) ويرجع ذلك لعدة أسباب هي :

1. رغبة الدول التي تطبق هذا النموذج في الارتقاء بنوعية خريجي هذه الكليات نظراً لدورهم المؤثر في مجتمعاتهم فيما بعد.
2. النقص في أعداد أعضاء هيئات التدريس بهذه الكليات والعجز في الإمكانيات وأماكن الدارسة .

3. النقص في مصادر التمويل اللازمة لهذه الكليات نظراً لاحتياجها لنفقات ضخمة .
4. تجنب حدوث وفرة في خريجي هذه الكليات لتلافي مشكلة البطالة (محمد ف.، 2020).

جودة التعليم الجامعي: وهي العمليات والنشاطات التي تتخذها الجامعة في سبيل ضمان معايير الجودة التعليمية في البرامج الأكاديمية من خلال توظيف البيانات، والمعلومات، الخاصة بالعاملين بهدف الاستثمار الأمثل لمؤهلاتهم وقدراتهم الفكرية لتحسين نوعية المخرجات بصفة مستمرة (الجار، 2017).

تحسين المخرجات التعليمية: يقصد بها النمو المدروس على أسس علمية، و تشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويمكن القول أنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها التعليم العالي، للارتقاء بمخرجاته التعليمية وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي عملية انبثاق وتفجير للامكانيات الكامنة في الطلبة (داغر، الطراونة، و القضاة، 2017).

الدراسات السابقة

أجرت (محمد ف.، 2020) دراسة هدفت إلى التوصل لمجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير سياسات قبول الطالب بالتعليم الجامعي وذلك من خلال التعرف على موقع الطالب في التعليم الجامعي والتعرف على العوامل المؤثرة على سياسات القبول وأنواعها، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: لجوء كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد الجامعات بسبب زيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي دونما اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى الخريجين وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المختلفة ولا سيما في الدول العربية.

كما هدفت دراسة (المطلق، 2019) إلى التعرف على درجة أهمية سياسات قبول الطلاب في برامج إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية المقترحة لتطويرها في ضوء الخبرات الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وتكونت عينة الدراسة من (290) عضو هيئة تدريس في كليات التربية تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية المتكافئة، وأكدت نتائج الدراسة على أهمية الكفايات الشخصية والتفوق العلمي كمعايير للقبول، وإدراك عينة الدراسة لأهمية تصميم عمليات القبول لتحسين قبول الطلاب ولاختيار أفضل العناصر لإعدادهم كمعلمين. وأجرى (Zwick, 2019) دراسة لمراجعة دور اختبارات القبول بالجامعات في الولايات المتحدة ثبت أن النتائج في هذه الاختبارات تساهم في التنبؤ بأداء الكلية، لكن دورهما في عملية القبول يختلف اختلافاً كبيراً عبر الكليات.

وهدف دراسة (القرني، 2018) إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، والاستبانة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها، حصول واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط 2.33 من 3 بدرجة عالية. كما قدمت الباحثة تصوراً مقترحاً لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية كما أوصت بإعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع.

كما قدمت دراسة (ال ملود، 2016) توصيات منها عمل دليل إرشادي لبرنامج الدبلوم العام في التربية يتضمن شرح لأهداف البرنامج ومخرجات التعلم المتوقعة، والخطة الدراسية للبرنامج وشروط القبول بالبرنامج، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من مهارات بناء الاختبارات وأساليب التقويم التي تتوافق مع مخرجات تعلم البرنامج، وعقد دورات لأعضاء هيئة التدريس في ضمان جودة التدريس الجامعي.

و قام (Alghamdi & Al-Hattami, 2014) بدراسة تجريبية بينت أن معدل الثانوية العامة أكثر مصداقية من اختبار القدرات في التنبؤ بنجاح الطلاب في الجامعة، ولكن تبين أيضاً أن النسبة الموزونة ذات دلالة إحصائية في التنبؤ بمستوى الطلاب في الكليات النظرية. بالنسبة للكليات غير النظرية، فقد وجد أن المتغيرات المستخدمة كمعايير لقبول الطلاب في الكلية (HSGP, AT, GAT) لها دلالة إحصائية سواء كانت منفردة أو باستخدام النسبة الموزونة. لذا ينصح مسؤولو القبول والتسجيل إعطاء نسبة أقل لاختبار القدرات عند قبول الطلاب.

وقد أكدت دراسة (Sternberg, Bonney, Gabora, & Merrifield, 2012) التي أجريت على 793 طالباً في السنة الأولى بجامعات أمريكية، أن معدل المرحلة الثانوية واختبارات القدرات منبئات جيدة للمعدل الأكاديمي للسنة الدراسية الأولى. كما وضحت الدراسة أوجه القصور في اختبارات القبول بالجامعة المستخدمة حالياً وتناقش الطرق التي يمكن بها تحسينها، وتلخص مشروعات مصممين لتعزيز القبول في الكليات والجامعات.

وأجرى (Workinger, 2011) دراسة هدفت إلى تحليل سياسات القبول المتعلقة بإعلان التخصصات الأكاديمية للطلاب الجدد وهياكل الإرشاد الأكاديمي في الجامعات الأمريكية وعلاقتها بنتائج الطلاب توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أن المؤسسات التي تحاول التنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي قد تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج. وأن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزي تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية.

وأجرت (الحبشي، 2020) دراسة هدفت للبحث في التكوين الجامعي للطلاب بجامعة الإسكندرية، ودوره في تحقيق الميزة التنافسية وخلصت النتائج الى أن التكوين الجامعي يعاني من أوجه خلل عديدة، والتي تنتقص من إسهامه في التنمية، ومن قدرته في تحقيق الميزة التنافسية، كذلك وجود خلل في التكوين الجامعي للطلاب يمكن الاستدلال عليه من خلال الطالب، مستواه المعرفي، وقدراته، ومهاراته، وقيمه، وأخلاقياته، مما يؤثر في جودة ونوعية الخريج ومن ثم عدم القدرة على المنافسة في ظل التحديات المعاصرة.

هدفت دراسة (ضمايرة و ضمايرة، 2020) وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الباحثان ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة في سوق العمل، كالتخصصات الانسانية، ورفع مستوى تقديم خدمات التعليم المستمر والعمل على استحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية، ووجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.

دراسة (معنوق و امسلم، 2019) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جودة أبعاد مخرجات التعليم الجامعي كانت جميعها في مستوى متدني من وجهة نظر مجتمع الدراسة وكذلك أن أبعاد جودة مخرجات التعليم الجامعي جميعها كانت دالة إحصائيا وهذا يعني أن مخرجات التعليم الجامعي لا تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظر المستفيد الخارجي ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تركيز المؤسسات الجامعية على موائمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، لسد تلك الاحتياجات من جهة ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم والعمل على الارتقاء وتحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولا سيما مستوى كفاءة جودة الخريجين باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم الجامعي.

دراسة (زغير، 2020) يتطلب الوصول للجودة الشاملة تحسين مدخلات التعليم، وكذلك تحسين العمليات التعليمية مما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم.

هدفت دراسة (داغر، الطراونة، و القضاة، 2017) إلى التعرف على واقع جودة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين فيها للمساهمة في اقتراح تصور قد يفيد في تحسين جودة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج النوعي، واعتمدت البيانات الناتجة عن المجموعة البؤرية وهي طريقة منهجية من طرق الأسلوب النوعي في البحث العلمي، تستخدم بهدف جمع معلومات نوعية حول موضوع محدد من جماعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات، أو الإدراكات، أو الاتفاقات الجماعية حول موضوع، أو قضية محددة.

المشاركون: بلغ عدد المشاركين (8) أعضاء من الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري، إذ بلغ عدد الذكور (3) أعضاء، وبلغ عدد الإناث (5) أعضاء، تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية الهادفة، وهي عينة غنية بالمعلومات من أجل الدراسة المتعمقة للموقف أو الظاهرة.

جمع البيانات

• **الأداة الرئيسية:** تم استخدام المجموعة البؤرية كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، حيث تم إجراء المقابلة مع المجموعة البؤرية، وتم طرح الأسئلة شبه المقننة لأن الباحثة قامت بالاطلاع على الأدب التربوي الخاص بسياسات القبول

وجودة المخرجات، كما تم الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن ثم صياغة مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة المباشرة بالدراسة.

• **الأداة الفرعية :** وتتمثل في الوثائق، والمواقع الالكترونية الخاصة بسياسات القبول في الجامعة ووزارة التعليم العالي الفلسطينية.

وبعد توضيح أهداف اللقاء تم الشروع بسؤالهم الأسئلة.

أدوات تحليل البيانات:

تم استخدام المنهج الوصفي النوعي مع التفكير الاستنتاجي؛ لملائمته لهذا النوع من الدراسات، و قد تم تصنيف الإجابات التي تم التوصل إليها؛ وحصرها وتنظيمها وترتيبها مما يسهل عملية تحليلها.

نتائج المجموعة البورية ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول، الذي ينص على: مالتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري نحو سياسات القبول؟

وللإجابة عن هذا السؤال، وللتوصل إلى نتائج نوعية في الإجابة عنه، تم إعداد أسئلة لأعضاء الهيئة الأكاديمية حول اتجاهاتهم نحو سياسات القبول ومدى رضاهم عنها، وفيما يلي نتائج أسئلة المجموعات البورية حيث ينص السؤال الأول الذي وجه للمجموعة البورية على: يعتبر توجه الطلاب نحو دراسة الفنون التطبيقية خيار ذاتي يرتبط برغبة ومرجعية خاصة ما يجعل القبول في هذا التخصص أيضا بحاجة إلى اعتبارات خاصة، فما رأي أعضاء الهيئة التدريسية بهذا الطرح، وإلى أي مدى يمكن اعتبار أن سياسات القبول المعمول بها تراعي ذلك حيث بينت نتائج المجموعة البورية أن أغلبية أعضاء الهيئة الأكاديمية يوافقون على أن الالتحاق بالبرنامج بحاجة لاعتبارات خاصة عند الطلبة ورغبتهم وخيارهم الذاتي للالتحاق بالبرنامج، كما أكدوا على أن التخصص بحاجة للموهبة واختبار قدرات يقيس مستوى الطالب ومهاراته في الرسم والجدارة في إبراز الموهبة، حيث أن القدرات المناسبة لتقل أهمية عن الرغبة والدوافع لدراسة تخصصات الفنون التطبيقية، وأن سياسات القبول في القسم تعتمد معدل الثانوية العامة كأبرز معيار للقبول، بالإضافة لاختبار القدرات الذي ينظمه القسم وفق معايير خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار خيار الطالب ورغبته في الالتحاق بالقسم. وتتفق هذه الآراء ودراسة (العمد، 2017)، ودراسة (محمد ف، 2020)، حيث أكدت الدراسات على مزايا سياسة القبول القائمة على مراعاة اهتمامات الطلبة الخاصة ودوافعهم، وإبراز مواهبهم ودوافعهم في اختبارات القدرات، باعتماد سياسات القبول على أكثر من مؤشر، أي التي تستفيد من نتائج امتحان الثانوية العامة باعتباره مؤشراً أولياً يستكمل بمؤشرات أخرى مثل اختبار القدرات كشرط تفضيلي، ورغبة الطالب ودوافعه الخاصة للالتحاق بالتخصص المرغوب. وهو ما أكدته العديد من نتائج الدراسات، كدراسة (المطلق، 2019) التي أكدت على أهمية الكفايات الشخصية والتفوق العلمي كمعايير للقبول، وإدراك أهمية تصميم عمليات القبول لتحسين قبول الطلاب لاختيار أفضل العناصر لإعدادهم لسوق العمل، وكذلك دراسة (Sternberg, Bonney, Gabora, & Merrifield, 2012) التي وجدت أن الطلاب الذين تم قبولهم لمجموعة من المهارات الموسعة كان أدائهم جيداً أو أفضل من أداء الطلاب الآخرين. ودراسة (Workinger, 2011) التي توصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن المؤسسات التي تحاول تنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي قد تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج. وأن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزي تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية. وينص السؤال المنبثق عن السؤال الأول من أسئلة المجموعة البورية: على ضوء سياسات القبول المعتمدة في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري مقارنة بسياسات القبول في نفس القسم ولكن في جامعات أخرى إلى أي مدى يمكن اعتبار أن سياسات القبول لدينا تتفق مع سياسات القبول في الجامعات الأخرى، وإلى أي مدى ينظر أعضاء الهيئة التدريسية بالرضا عن السياسة المعمول بها في الجامعة؟

أجمع أفراد المجموعة البورية على أن سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة فلسطين التقنية خضوري تتفق نوعاً ما مع السياسات العامة التي تصدر عن الجامعات لقبول الطلبة وهي بحاجة لتطوير، حيث يتم اعتماد معيار معدل النجاح في الثانوية العامة ومن ثم اعتماد نتائج اختبار القدرات المقرر للدخول للتخصص، مع اعتماد بعض الجامعات على معايير أخرى بالإضافة للمعايير السابق ذكرها، وبالتالي تخضع بعض الجامعات الطلبة لمقابلات شخصية، كما تشترط بعض الجامعات وجود ملف أعمال "portfolio" يحتوي على رسومات أو منحوتات أو أعمال يدوية أو حرفية أو

تصاميم يدوية أو بالحاسوب وغيرها من الأعمال التي أنتجها الطالب وتدل على ميوله الفني والإبداعي كمتطلب للقبول في تخصصات الفنون التطبيقية، في حين لا يتم اعتماد هذا الشرط في جامعة فلسطين التقنية خضوري. كما أشاروا إلى أنه وبالمقارنة بالمعايير العالمية للقبول في تخصصات الفنون التطبيقية نحن بحاجة لتطوير هذه السياسات بالاختصاص للتخصصات التي تحتاج لإبداع أكثر، ويجب مراعاة الرغبة لدى الطالب كذلك بالإضافة لدراسة احتياجات سوق العمل.

وباستطلاع آراء المشاركين في المجموعة البورية عند سؤالهم: إلى أي مدى أنت راضي عن سياسات القبول؟ يُلاحظ من خلال إجابة المجموعة البورية تباين في الإجابة حيث كان هنالك انقسام بالأراء مابين الرضا وعدم الرضا، فجزء من المشاركين عبروا عن رضاهم عن السياسات الموجودة. في حين عبر الجزء الآخر من المشاركين في المجموعة البورية عن عدم رضاهم عن السياسات الموجودة، حيث أنها تولي امتحان الثانوية العامة الإمتياز الأكبر في قبول الطلبة؛ وبالأخص بعد اعتماد معدل 85% فأعلى لقبول الطلاب، مما يعني تجاهل لقدرات وموهبة العديد من الطلبة، وبالتالي حرمان الطلاب ذوي المعدلات المنخفضة ومن يمتلكون الموهبة والمهارة من التنافس على التخصصات الموجودة في القسم. ويلاحظ مما ذكر أعلاه أن التوجهات غير الايجابية نحو سياسات القبول تعود لأسباب لها علاقة بتحديد معدل القبول؛ واعتماد معدل الثانوية العامة كمعيار أساسي في قبول الطلبة، وإعطاءه الأولوية في القبول واعتباره أكثر مصداقية بالارتكاز عليه، وهو ما يخالف أغلبية الآراء في القسم حيث أن المعدل التراكمي للثانوية العامة قد يكون أكثر مصداقية لقبول الطلبة في بعض التخصصات ومؤشر لنجاحهم في الجامعة، ولكن ليس في قسم الفنون حيث تكون الحاجة لاختبارات القدرات والموهبة الأكثر مصداقية في قبول الطلبة، وهو ما أكدته نتائج دراسة

(Sternberg, Bonney, Gabora, & Merrifield, 2012) التي وجدت أن الطلاب الذين تم قبولهم لمجموعة من المهارات الموسعة كان أدائهم جيداً أو أفضل من أداء الطلاب الآخرين. ولا تتفق هذه النتيجة ودراسة (Alghamdi & Al-Hattami, 2014) حيث بينت أن معدل الثانوية العامة أكثر مصداقية من اختبار القدرات في التنبؤ بنجاح الطلاب في الجامعة. وعندما تم سؤالهم: في حال الإجابة بالرضا ماهي الأمور التي أنت راضي عنها؟ عبر أحد أعضاء الهيئة الأكاديمية عن رضاه نوعاً ما عن سياسة القبول بقوله "وجود اختبار القدرات بحد ذاته هو رضا"، وأضاف المشاركون بأن وجود اختبار للقدرات هو إنجاز على مستوى التخصص لأهميته ودوره في الكشف عن نوعية المخرجات، إضافة إلى نزاهة عمليات الاختيار وعدالتها وشفافيتها، حيث يتم قبول الطلبة بناء على ما يثبتته من جدارة وقدرات تؤهله للدخول للتخصص، دون أي تحيز. وتتفق آراء المجموعة البورية مع ما أكدت عليه دراسة (العمد، 2017) في أن استخدام اختبارات القدرات كمتطلب للقبول الجامعي يؤدي للتخلص من الاستثناءات والتي تسمح للطلاب الدخول للتخصص الذي يختاره بصرف النظر عن معدله في الثانوية العامة والذي يعود سلبيًا على العملية التعليمية مما يحقق مزيداً من المساواة، كما تقدم الاختبارات تنبؤ عن تمكن الطالب من دراسة التخصص والإبداع فيه، مما ينعكس على جودة التعليم العالي. وعند سؤالهم: إذا أردنا تحديد الأمور التي لا تشعرون بالرضا حيالها فما هي تلك الأمور بشكل محدد أو تلك التي تودون تغييرها ما الذي لا ترون أنه يسير بشكل جيد، وكيف يمكن تغييرها؟ أشاروا إلى وجود بعض الأمور في قبول بعض الطلبة غير راضين عنها كالآتي:

1. رفع معدل القبول للتخصص للعام الأكاديمي الحالي (2021/2020) إلى 85%، مما حرم كثير من الطلبة الذين يمتلكون القدرة والموهبة من ذوي المعدلات المنخفضة من الدخول للتخصص، في حين إن اختبار القدرات هو المعيار الأدق للقبول في التخصص.
 2. تجاوز القدرة الاستيعابية للتخصص في قبول الطلبة في الثلاث سنوات الأخيرة بسبب زيادة الإقبال على التخصصات في القسم؛ حيث لجأت الجامعة إلى التوسع الكمي دونما اهتمام بالجودة والكفاءة، مما نتج عنه ضعف ملحوظ في مستوى بعض الطلبة وعدم قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المختلفة، وتم ملاحظة هذا الضعف من خلال خروجهم للتدريب العملي بعد نهاية السنة الثانية، وهو ما لم يعهده القسم في السنوات السابقة.
 3. كما أشاروا إلى عدم رضاهم عن الإجراءات المتبعة في عقد اختبار القدرات، بعدم الالتزام بتحديد وقت محدد (جلسة واحدة) لعقد اختبار القدرات، لمزيد من الشفافية والنزاهة في القبول.
- يلاحظ مما ذكر أعلاه أن التوجهات غير الايجابية نحو سياسات القبول تعود إلى أسباب لها علاقة بالإجراءات والتطبيق من وجهة نظرهم، بل إنهم يرون أن هذه السياسات لها العديد من الإيجابيات، ولكن هناك حاجة ملحة إلى إعطاء مزيد من الاستقلالية للقسم للإشراف على عملية القبول كما كان موجود سابقاً حيث القرارات الخاصة بامتحان القدرات محايدة ونزيهة وتمتاز بالعدالة والشفافية وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة أو ظلم، وإعادة الصلاحيات للجنة القبول في القسم في

متابعة اختبارات القبول والأخذ بالنتائج وعدم العودة لاعتبار معدل الثانوية العامة معيار معتمد ووحيد للقبول، وإنما اعتماد النجاح بالثانوية العامة بالحد الأدنى لخصوصية التخصص. ومن وجهة نظر الباحثة أنه يجب على المسؤولين في الإدارة العليا في الجامعة تفهم خصوصية التخصصات في القسم، وضرورة تقديم رئيس القسم المبررات أمام الإدارة العليا بأهمية اعتماد نتائج اختبار القدرات كميّار أساسي بعد قبول الطلبة على أساس المعدل في الثانوية العامة لخصوصية التخصص واعتماده الموهبة والابداع أكثر من الاعتبارات الأخرى. وضرورة عدم تجاوز نتائج اختبار القدرات تحت أي ظرف. كما أن تجاوز القدرة الاستيعابية للتخصصات في القسم ستؤثر حتماً على جودة المخرجات في القسم، كما أشارت نتائج دراسة (محمد ف، 2020) بأن زيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي أدت إلى أن لجأت كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد الجامعات دونما اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى خريجي التعليم الجامعي وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المختلفة ولاسيما في الدول العربية. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني، الذي ينص على: مادور سياسات القبول في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري في تحقيق جودة المخرجات؟

وللإجابة عن هذا السؤال، وللتوصل إلى نتائج نوعية في الإجابة عنه، تم إعداد أسئلة لأعضاء الهيئة الأكاديمية حول جودة المخرجات ومدى ملائمة الخريج لسوق العمل، وعلاقة سياسات القبول بجودة المخرجات، وفيما يلي نتائج أسئلة المجموعات البؤرية حيث ينص السؤال الذي وجه للمجموعة البؤرية على:

إذا أردنا أن نحكم على جودة مخرجات القسم خاصة فيما يتعلق بكفاءة الخريج وملائمته لاحتياجات السوق في هذا المجال، فإلى أي مدى يمكن اعتبار أن البرنامج المقدم بما فيه من مكونات نظرية وتطبيقية كفيلة بأن تمكنه من الانخراط في سوق العمل بسلاسة يمكن استئجارها من المؤسسات التي يتوجه خريجينا للعمل فيها؟

اتفق غالبية أعضاء الهيئة الأكاديمية أن عملية الإعداد والتكوين التي يمر بها الطلبة داخل الحرم الجامعي عملية بالغة الأهمية في سياق تكوين الكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة لتخصصات الفنون التطبيقية كون الجامعة جامعة تقنية يتم التركيز فيها على الجانب العملي والتقني في أغلب المساقات، بموازاة المساقات النظرية، بالإضافة للتدريب الميداني العملي في مؤسسات سوق العمل، كما أشادوا بكفاءة الخريجين في التخصصات المختلفة في قسم الفنون التطبيقية بشهادة المؤسسات في سوق العمل التي يتوجه إليها طلبتنا سواء أثناء التدريب أو العمل؛ حيث يوجد مواكبة للمستجدات والبرامج التقنية والتكنولوجية في القسم للتخصصات المختلفة التي ترفع من الكفايات لديهم والتي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل، وتم طرح مثال على ذلك برنامج (التعليم التكاملي) لتخصص التصميم الداخلي، حيث يوجد ربط للتخصص وسوق العمل، وإدماج مؤسسات سوق العمل بشكل رئيسي في عمليات الإعداد والتخطيط للمنظومة التعليمية والتدريبية، كما يتم دمج وتدريب الطلبة في مؤسسات سوق العمل تحت إشراف الجامعة، ولكن مع التوسع الكمي في قبول الطلبة أكد المشاركون في المجموعة البؤرية أنه لا بد من إيجاد سبل وطرق لخلق شراكات مع سوق العمل والقطاع الخاص لاستيعاب كافة المتدربين؛ وهذا يعني تمتع مخرجات القسم بالجودة المقبولة من وجهة نظر المستفيد الخارجي. وهذا يتفق مع ما أكدت عليه دراسة كل من (معتوق و امسلم، 2019) في توصياتها على ضرورة تركيز المؤسسات الجامعية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، لسد تلك الاحتياجات من جهة ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم والعمل على الإرتقاء وتحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولا سيما مستوى كفاءة جودة الخريجين باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم الجامعي. في حال الإجابة بالرضا "ما هي الأمور التي أنتم راضون عنها؟ لماذا؟" ما الذي تعتقدون أنه يسير على ما يرام وبشكل مرض؟ أشاد جميع المشاركون في المجموعة البؤرية لمواكبة قسم الفنون التطبيقية بجميع تخصصاته للمستجدات والبرامج التقنية والتكنولوجية في مجال التصميم، بالإضافة لاحتواء البرامج المختلفة في القسم لساعات عملية تدريبية في المؤسسات المتخصصة، وكذلك تطبيق برنامج التعليم التكاملي لتخصص التصميم الداخلي (الديكور) بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل بدعم من الحكومة الألمانية، كبرنامج يعمل على أساس الشراكة مع القطاع الخاص والتركيز على التدريب العملي بموازاة التعليم الأكاديمي والتقني للتخصص؛ الذي يرفع من الكفايات لدى الخريجين والذي يؤهلهم للانخراط بسوق العمل بكل سلاسة وفاعلية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى مواكبة الجامعة للتطورات العالمية، بالإضافة إلى أن غالبية أعضاء الهيئة الأكاديمية على تواصل مع سوق العمل كفنانين ومصممين واستشاريين للعديد من المكاتب الهندسية وتصميم الجرافيك، وعلى قدر عال من التدريب والكفاءة ليستطيعوا مواصلة عملهم في المجال، مع التأكيد على ضرورة عمل نشرات توضيحية للبرامج المقدمة في القسم وشرح لأهداف البرامج المختلفة وسوق العمل لها ومخرجات التعلم المتوقعة وتوضيح لآليات القبول وأساليب التقويم في القسم، وتوافر جوانب الجودة للبرنامج وهو ما لا يتفق مع نتائج دراسة (الحبشي، 2020) التي خلصت إلى أن التكوين الجامعي يعاني من أوجه خلل عديدة، والتي تنتقص من إسهامه في التنمية، ومن قدرته في تحقيق الميزة التنافسية، مما يؤثر في جودة ونوعية الخريج ومن ثم عدم القدرة على المنافسة في ظل التحديات المعاصرة.

وعند إجابة المشاركين في المجموعة البؤرية من أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية على السؤال الذي ينص على: إذا أردنا تحديد الأمور التي لا تشعرون بالرضا حيالها فما هي تلك الأمور بشكل محدد أو تلك التي تودون تغييرها في البرنامج الأكاديمي، وما الذي لا ترون أنه يسير بشكل جيد، وكيف يمكن تغييرها؟ أشار أعضاء الهيئة الأكاديمية أنه يجب إخضاع جميع الطلبة بعد قبولهم في القسم لبرنامج تحضيري أو سنة أساس قبل الانطلاق للتخصص، يتم فيها تهيئة الطلبة وإعطائهم المساقات المشتركة في التخصصات المختلفة، وإرشادهم وتوضيح لأهداف ومخرجات البرامج المختلفة، بحيث يستطيع الطالب بعدها تحديد مسار التخصص الذي يختاره بحيث تتضح اتجاهاته نحو التخصص المرغوب بدون أي تردد وهو ما يتفق ونتائج دراسة (ال ملود، 2016) التي أسفرت عن توافر جوانب الجودة في البرنامج وأكدت على ضرورة عمل برنامج إرشادي لشرح أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المتوقعة. كما أكدوا على ضرورة تحديد القدرة الاستيعابية وحاجة سوق العمل عند قبول الطلبة في التخصصات المختلفة، وضرورة التنسيق ما بين الجامعة وسوق العمل ووضع نظام مراجعة للتخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ومواكبة التطورات العلمية والانفجار المعرفي في تقنية المعلومات والاتصالات، ورفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في السوق المحلي والعالمي. ويتفق هذا الرأي ونتائج دراسة (القرني، 2018) التي أكدت على أن قضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، كما أكدت على ضرورة التقويم والتطوير للبرامج المختلفة والمراجعة المستمرة لسياسات القبول لتلافي أي سلبيات تربوية وأكاديمية واجتماعية واقتصادية. وبسؤال المجموعة البؤرية: إلى أي مدى يمكننا تلمس أن سياسات القبول المعتمدة في الجامعة تنعكس بآثار إيجابية على جودة أداء الطلبة الملتحقين في التخصص؟

أجاب أغلبية أعضاء الهيئة الأكاديمية أن سياسات القبول تلعب دوراً كبيراً ومهماً في جودة المخرجات وبخاصة اختبار القدرات، حيث أنه ذو قدرة تنبؤية عالية لأداء الطلبة خلال الدراسة أو كفاءة الأداء في سوق العمل، حيث أنه تم تلمس الآثار الإيجابية على مر السنوات السابقة لتطبيق سياسات القبول بالإضافة لاعتماد نتائج الثانوية العامة الذي يتقدم له جميع الطلبة في الوقت نفسه، مما يحقق تكافؤ الفرص، كما يتم موائمة المخرجات وسوق العمل ويتم قبول الطلبة ضمن الطاقة الاستيعابية للتخصصات وحاجة سوق العمل، وبالمقابل أضاف أحد أعضاء الهيئة الأكاديمية أن رفع المعدلات في السنة الأخيرة أدى لتوقع أن كون الطالب مجتهد فإن مخرجاته ستكون جيدة، ولكن على العكس من ذلك لوحظ عدم قدرتهم على مجاراة الطلبة الموهوبين، رغم جدهم واجتهادهم لتطوير مستوى أداءهم لم يستطيعوا الوصول لمستوى أداء الطالب الذي يمتلك القدرات والموهبة، كما توقع عدد من المشاركين أنه نتيجة مضاعفة أعداد المقبولين في التخصص ستعكس بشكل سلبي على نسبة الخريجين الملتحقين بسوق العمل في السنوات القادمة، وسيؤدي لارتفاع نسبة البطالة بين أعداد الخريجين، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة (محمد ف، 2020) أن زيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي أدت إلى لجوء كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد الجامعات دونما اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى خريجي التعليم الجامعي وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المختلفة.

ونلاحظ مما سبق ضعف وجود رؤية وكفاية لدى المسؤولين لنوعية التخصص وخصوصيته في الجامعة، وعدم ربط التخصصات في القسم بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل والطاقة الاستيعابية للتخصصات في الجامعة، فقضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، وعلى إدارة الجامعة الإحاطة بها ومتابعتها. وتتفق هذه الآراء ونتيجة دراسة (القرني، 2018) التي أكدت على أن قضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، وهو ما أكدته دراسة (ضمائرة و ضمائرة، 2020) بوجود العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل، واستحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث، الذي ينص على: ما هو التصور المقترح لتطوير القسم (سياسات القبول، محتوى البرنامج الأكاديمي، التربية العملية) من وحي الخبرة العملية لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم الفنون التطبيقية في جامعة خضوري؟

وبالرغم من أن أعضاء الهيئة الأكاديمية أبدوا استيائهم من عدم اعتماد سياسة اختبار القدرات كمعيار أساسي وحاسم في قبول الطلبة إلا أنه ظهر لديهم أمل في التغيير والتطوير عند إجابتهم على السؤال الأخير للمجموعة البؤرية الذي ينص على: إذا أردنا التقدم بمقترح تطويري لعمادة الكلية يسعى إلى تطوير القسم بدءاً من سياسات القبول مروراً بمحتوى

البرنامج الأكاديمي وانتهاء بالتربية العملية ومن وحي الخبرة العملية لأعضاء الهيئة التدريسية في القسم ما هي أهم المعالم التي تحتاج إلى تطوير أو تحديث؟

وبمراجعة الأدب التربوي المتعلق بالبحث الحالي، وبالنظر في شروط اختيار الطلبة في قسم الفنون التطبيقية وبعد إجراء المناقشات مع المشاركين في المجموعة البؤرية من أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الفنون التطبيقية يمكن بناء تصور مقترح لتطوير سياسات القبول في القسم، حيث تستند الرؤية المقترحة على مجموعة من المنطلقات:

1. ضرورة اختيار ووضع أسس واضحة للقبول وفق معايير خاصة بالتخصص مع مراعاة رغبة الطالب ودوافعه للالتحاق بالتخصص. ومراعاة تكافؤ الفرص أمام المتقدمين للالتحاق بالتخصص. مما يساهم في رفع مستوى مخرجات القسم في جميع التخصصات وسيرفع من سمعة القسم ورفع كفاءة وفعالية العملية التعليمية والتربوية وتلبية احتياجات سوق العمل من الخريجين. وهو ما يتفق ونتائج دراسة (زغير، 2020) التي أكدت أن الوصول للجودة الشاملة يتطلب تحسين مدخلات التعليم، وكذلك تحسين العمليات التعليمية مما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم.
2. ضرورة اعتماد المقابلة الشخصية إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة واختبارات القبول، حيث أنها تعطي صورة أكثر تفصيلاً عن قدرات المرشح وخصائصه، مما يسمح للمعنيين أن يقرروا بشكل أفضل التخصص الذي يلائمه. حيث أن الموهبة وحدها غير كافية للالتحاق بتخصص التصميم والفنون التطبيقية، أو التصميم الداخلي أو الجرافيك.
3. القيام بدراسات علمية موضوعية للتخصصات الموجودة وواقع جودة المخرجات وتحديد مدى حاجة سوق العمل لها بما ينسجم مع خطط التنمية واتجاهها، وتحديد أعداد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة في ضوء هذه الدراسات، وهو ما يتفق ودراسة (داغر، الطراونة، والقضاة، 2017) التي سعت إلى التعرف على واقع جودة المخرجات التعليمية للمساهمة في اقتراح تصور قد يفيد في تحسين جودتها.
4. مراعاة إمكانات الجامعة من المراسم والمختبرات والإمكانات البشرية من أعضاء الهيئة التدريسية، مقارنة بأعداد الطلبة المقبولين.
5. بالإضافة إلى اقتراح وضرورة أن يكون هناك سنة تحضيرية في القسم قبل الانطلاق للتخصص.
6. زيادة مدة التدريب في البرامج المختلفة في القسم لتأهيل الطلبة بشكل أفضل لخوض التجربة في سوق العمل.
7. العمل على تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وإيجاد اتفاقيات عمل وشراكة حقيقية لتدريب وتشغيل الطلبة.

التوصيات:

1. يجب مراجعة سياسات القبول لدى قسم الفنون التطبيقية بجامعة فلسطين التقنية خضوري نظراً لأن نتائج هذه الدراسة أوضحت أن بعض السياسات المتبعة الحالية لا تساهم في تحقيق معايير الجودة في المخرجات، وضرورة اعتماد نتائج اختبار القدرات كمعيار أساسي لتصنيف الطلبة حسب قدراتهم مما يوفر القبول الجامعي في التخصص حسب الجودة والكفاءة.
2. ضرورة قيام مسؤولي الجامعة بإعادة النظر بأعداد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة في القسم وربط سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة لتحقيق أعلى مستوى من مخرجات التعليم العالي.
3. تفريد مساحة من متطلبات القبول للمقابلة ولربما تصل إلى حد اتخاذ القرار النهائي الذي يحسم القبول أو عدمه.
4. إعطاء قسم الفنون كامل الحرية لتطوير نظم القبول وفقاً لطبيعة التخصصات لإتمام عملية انتقاء وقبول الطلبة بصورة صحيحة.
5. إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على دور سياسات القبول وتأثيرها في جودة المخرجات والاعتماد على نتائج هذه الدراسات في تحديد المعايير المناسبة والتي تسهل عمليات صنع قرارات القبول المناسبة في كل تخصص من تخصصات القسم.

المراجع:

- أزهار داغر، خليف الطراونة، و محمد القضاة. (2017). تصور مقترح لتحسين جودة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين فيها. مجلة دراسات، العلوم التربوية، 44(3)، 295-312.

- تمارا العمد. (2017). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو اعتماد اختبار القدرات كمتطلب للقبول في الجامعات الأردنية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، 19(1)، 109-118.
- ثريا الجار. (2017). التحديات التي تواجه كليات التربية بالمملكة العربية السعودية: رؤى وحلول. المؤتمر الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي (الصفحات 42-50). جمهورية مصر العربية: جامعة أسيوط.
- جمال الدهشان. (2015). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية: لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. مجلة نقد وتنوير (2)، 101-134.
- جيهان ضمايرة، و روان ضمايرة. (2020). الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري للأبحاث، 8(3)، 179-200.
- حصة ال ملوذ. (2016). مدى توافر معايير الجودة في برنامج الدبلوم العام للتربية بكلية التربية للبنات بأبها - جامعة الملك خالد - من وجهة نظر الطالبات في ضوء التخصص الدراسي. مجلة كلية التربية، 35(169 ج1)، 675-708.
- حواء القرني. (2018). تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية " تصور مقترح". مجلة العلوم التربوية والنفسية، 20(2)، 1-33.
- رهام زغير. (2020). واقع برامج إعداد المعلمين في كليات العلوم التربوية: دراسة نوعية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 28(3)، 724-708.
- سلاف مشري، عبد الكريم قريشي، و حورية عمروني. (2012). الاختيار الدراسي كمصدر للضغط النفسي لدى الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا في ظل التوجيه الجامعي في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (8)، 253-280.
- سليم الهزاع. (2018). تطوير إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة جمهورية الصين الشعبية. مجلة كلية التربية - جامعة الأزهر، 37(179 ج1)، 265-289.
- شيماء الحبشي. (2020). دور التكوين الجامعي للطلاب في تحقيق الميزة التنافسية: جامعة الإسكندرية أنموذجاً. مجلة كلية التربية بالزقازيق، 35 (107)، 243-366.
- طارق معتوق، و سمية امسلم. (2019). تقييم جودة مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر المستفيد الخارجي دراسة ميدانية على المديرين بالإدارات العليا والوسطى لمؤسسات سوق العمل بمدينة - الخمس. مجلة كلية الاداب- العدد الخاص، 1(2)، 1-25.
- فاطمة محمد. (2020). تطوير سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية، 31(122)، 377-359.
- موقع جامعة خضوري. (2021، 6 20). تم الاسترداد من <https://ptuk.edu.ps/new-student-admission-admission>
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطيني. (2021، 6 20). تم الاسترداد من نظام التعليم العالي: <http://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System>
- نهلاء المطلق. (2019). تطوير سياسات القبول في برامج إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. مجلة كلية التربية-جامعة كفر الشيخ، 19(1)، 469-512.

يعقوب نشوان. (2004). ادارة التعليم عن بعد و التعليم الجامعي المفتوح (الإصدار 1). عمان: الأردن: دار الفرقان.

- Alghamdi, A., & Al-Hattami, A. (2014). The accuracy of predicting university students' academic success. *Journal of Saudi Educational and Psychological Association*, 1-8.
- Haksever, C., Render, B., Russell, R., & Murdick, R. (2000). *Service Management and Operations* (2nd edition ed.). New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River.
- Polesel, J., & Freeman, B. (2015). Australian university admissions policies and their impact on schools. UNESCO Bangkok Office: UNESCO.
- Sternberg, R., Bonney, C., Gabora, L., & Merrifield, M. (2012). WICS: A model for college and university admissions. *Educational Psychologist*, 47(1), 30-41.
- Workinger, H. (2011). Admissions policies governing the declaration of academic major and academic advising models relating to student outcomes in higher education. Pennsylvania: Indiana University of Pennsylvania.
- Zwick, R. (2019). Assessment in American higher education: The role of admission tests. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 683(1), 130-148.